غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

سبتمبر 2026م



تقرير حول

تنافسية وأداء الاقتصاد السعودي في ضوء المؤشرات الدولية 2026م

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات

جميع الحقوق محفوظة ©

تنافسية المملكة في 2026م: أبرز النتائج

أبرز نتائج المملكة في مؤشر التنافسية لعام 2026م

13
الترتيب العام
4 ▲ مراتب عن 2025م

12
الأداء الاقتصادي
5 ▲ مراتب عن 2025م

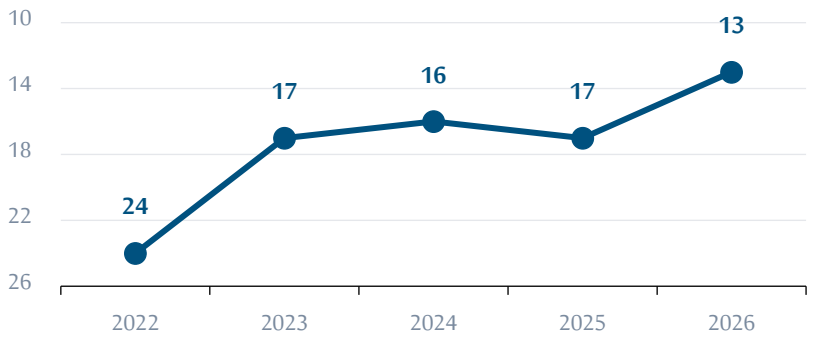
12
الأداء الحكومي
5 ▲ مراتب عن 2025م

9
كفاءة قطاع الأعمال
3 ▲ مراتب عن 2025م

28
البنية التحتية
3 ▲ مراتب عن 2025م

- تقدمت المملكة أربع مراتب إلى المرتبة 13 من بين 70 دولة.
- حلت الأولى خليجياً في كفاءة قطاع الأعمال (المرتبة 9 عالمياً).
- أبرز الفجوات: الصحة والبيئة (43)، وتطور البنية الاجتماعية (42)، والتعليم (37).

تطور الترتيب العام للمملكة (2022م إلى 2026م)



المصدر: مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م.

جميع الحقوق محفوظة ©

القسم الأول
التعريف بالتنافسية الدولية ومحدداتها

التعريف بالتنافسية

التعريف بالتنافسية وأنواعها

مفهوم التنافسية لا يزال غير محدد بدقة، إذ يتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على الأسعار والتجارة الخارجية، ومفهوم شامل يتضمن الإنتاجية الكلية ومستوى المعيشة والنمو الاقتصادي.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه المنافسة الخارجية، مع الحفاظ على توسيع الدخل المحلي الحقيقي وزيادته، وزيادة الحصة في الأسواق الدولية.

تعريف مركز التنافسية العالمي (IMD)

قدرة الدولة على تهيئة بيئة تدعم تنافسية المنشآت وتحافظ عليها، على افتراض أن خلق الثروة يتم أساساً على مستوى المنشآت.

أنواع التنافسية

1

التنافسية السعرية

ترتكز على خفض تكاليف الإنتاج والأسعار.

2

التنافسية النوعية

تُسمى التنافسية التقنية، وترتكز على الابتكار والبحث والتطوير لرفع الإنتاجية وتنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية.

3

تنافسية النتائج

تقيّم التنافسية من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، دون الاقتصار على التكاليف أو الجودة.

4

التنافسية الشاملة

تُسمى تنافسية ما وراء الناتج، وتضيف مستوى المعيشة ورأس المال البشري والتعليم والصحة وتطور الأسواق والابتكار، وهي المستخدمة في منهجية IMD.

جميع الحقوق محفوظة ©

محددات التنافسية

يقيس مركز التنافسية العالمي (IMD) تنافسية 70 اقتصاداً من خلال أربعة محاور رئيسية، يتفرع كل منها إلى خمسة مؤشرات فرعية متساوية الوزن (5% لكل مؤشر)، ويظهر أسفل كل محور ترتيب المملكة عام 2026م.

الأداء الاقتصادي تقييم الاقتصاد الكلي المحلي	الأداء الحكومي مدى دعم السياسات الحكومية للتنافسية	كفاءة قطاع الأعمال أداء المنشآت في الابتكار والربحية والمسؤولية	البنية التحتية مدى تلبية الموارد لاحتياجات الأعمال
الاقتصاد المحلي	المالية العامة	الإنتاجية والكفاءة	البنية الأساسية
التجارة الدولية	السياسة الضريبية	سوق العمل	البنية التكنولوجية
الاستثمار الدولي	البنية المؤسساتية	التمويل	البنية العلمية
التوظيف	تنظيم قطاع الأعمال	ممارسات الإدارة	الصحة والبيئة
الأسعار	البنية الاجتماعية	القيم والاتجاهات	التعليم
ترتيب المملكة: **12**	ترتيب المملكة: **12**	ترتيب المملكة: **9**	ترتيب المملكة: **28**
70 اقتصاداً	**4** محاور رئيسية	**20** مؤشراً فرعيًا	**341** معياراً

المصدر: مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م. يُستخدم 264 معياراً في حساب الترتيب، إلى جانب استطلاع آراء نحو 6,900 من كبار التنفيذيين.

تابع - التعريف بالتنافسية

جميع الحقوق محفوظة ©

القسم الثاني
مؤشرات الأداء لتنافسية الاقتصاد السعودي

مؤشرات الأداء

مؤشر القوة التنافسية بشكل عام

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 13 بالمؤشر العالمي للتنافسية من ضمن 70 دولة في عام 2026م.

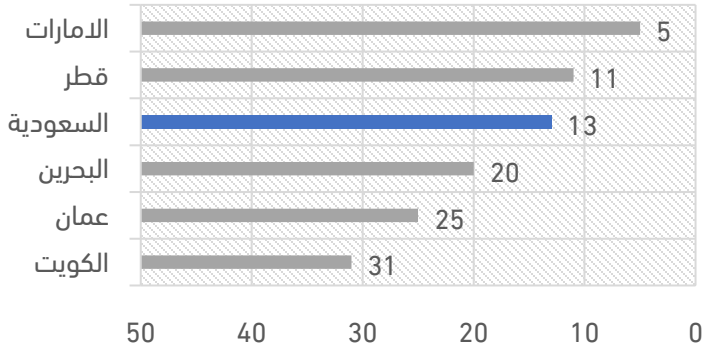
قفز ترتيب المملكة من المرتبة 24 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 13 في العام 2026م، بتقدم أربع مراتب مقارنة بعام 2025م (المرتبة 17)، وهذا تحسن كبير في تنافسية المملكة عالمياً.

ترتيب المملكة بمؤشر القوة التنافسية بشكل عام

تطور الترتيب العالمي للمملكة

2020م	تقدم 11 مرتبة	2026م
24	←	13

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية العالمية العام مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مؤشرات الأداء

مؤشر الأداء الاقتصادي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 12 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور الأداء الاقتصادي من ضمن 70 دولة في عام 2026م.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر الأداء الاقتصادي من المرتبة 20 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 12 في العام 2026م، بتقدم خمس مراتب مقارنة بعام 2025م (المرتبة 17).

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور الأداء الاقتصادي بين المرتبة 9 والمرتبة 22، حيث حلت المملكة في المركز الـ 9 في مؤشر الاقتصاد المحلي على مستوى العالم في عام 2026م، بينما حلت في المركز الـ 22 في مؤشر معدل البطالة.

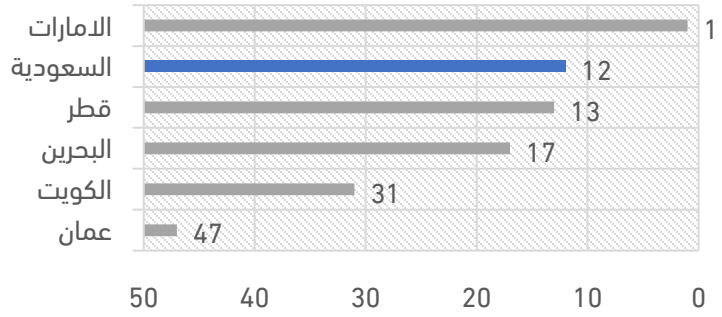
تطور الترتيب العالمي للمملكة

2020م	تقدم 8 مراتب	2026م
20	←	12

ترتيب المملكة بمؤشر الأداء الاقتصادي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الاقتصادي عام 2026م	
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2026م
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي العام	12
مؤشر الاقتصاد المحلي	9
مؤشر حرية التجارة الدولية	20
مؤشر الاستثمار الأجنبي	18
مؤشر معدل البطالة	22
مؤشر معدل الأسعار	16

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور الأداء الاقتصادي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مؤشرات الأداء

مؤشر فعالية الأداء الحكومي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 12 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور الأداء الحكومي من ضمن 70 دولة في عام 2026م.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر فعالية الأداء الحكومي من المرتبة 22 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 12 في العام 2026م، بتقدم خمس مراتب مقارنة بعام 2025م (المرتبة 17).

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور فعالية الأداء الحكومي بين المرتبة 9 والمرتبة 42، حيث حلت المملكة في المركز الـ 9 في مؤشر تنظيم قطاع الأعمال على مستوى العالم في عام 2026م، بينما حلت في المركز الـ 42 في مؤشر تطور البنية الاجتماعية.

تطور الترتيب العالمي للمملكة

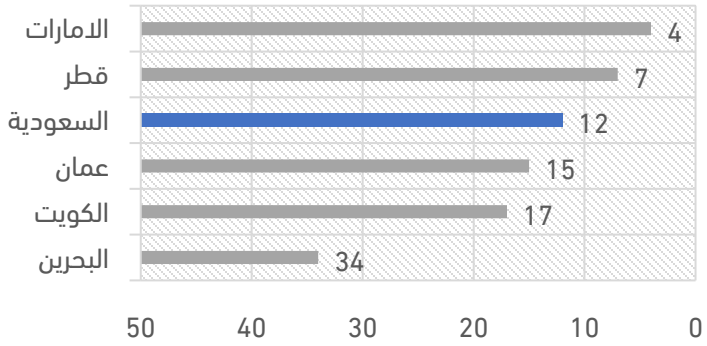
2020م	تقدم 10 مراتب	2026م
22	←	12

ترتيب المملكة بمؤشر فعالية الأداء الحكومي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر فعالية الأداء الحكومي عام 2026م

المؤشر	الترتيب العالمي عام 2026م
مؤشر فعالية الأداء الحكومي العام	12
مؤشر سياسات المالية العامة	11
مؤشر السياسات الضريبية	10
مؤشر البنية المؤسساتية	28
مؤشر تنظيم قطاع الأعمال	9
مؤشر تطور البنية الاجتماعية	42

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور الأداء الحكومي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مؤشرات الأداء

مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 9 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور فعالية أداء قطاع الأعمال من ضمن 70 دولة في عام 2026م، بينما جاءت في المركز الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المحور.

قفز ترتيب المملكة في مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال من المرتبة 19 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 9 في العام 2026م، بتقدم ثلاث مراتب مقارنة بعام 2025م (المرتبة 12).

تراوح ترتيب المملكة العالمي في فروع هذا المحور عام 2026م بين المرتبة 4 في مؤشر قيم واتجاهات قطاع الأعمال والمرتبة 17 في مؤشر أداء التمويل.

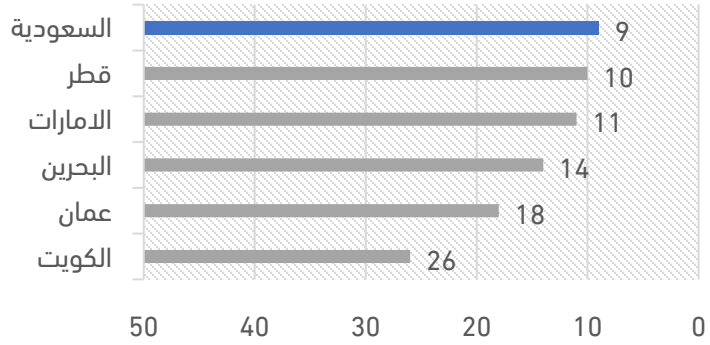
تطور الترتيب العالمي للمملكة

2020م	تقدم 10 مراتب	2026م
19	←	9

ترتيب المملكة بمؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال عام 2026م	
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2026م
مؤشر فعالية أداء قطاع الأعمال	9
مؤشر الإنتاجية والكفاءة	13
مؤشر أداء العمالة	6
مؤشر أداء التمويل	17
مؤشر تطور ممارسات الأعمال	9
مؤشر قيم واتجاهات قطاع الأعمال	4

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور فعالية أداء قطاع الأعمال مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مؤشرات الأداء

مؤشر البنية التحتية

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 28 بالمؤشر العالمي للتنافسية في محور البنية التحتية من ضمن 70 دولة في عام 2026م.

تقدم ترتيب المملكة في مؤشر البنية التحتية من المرتبة 36 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 28 في العام 2026م، بتحسن ثلاث مراتب مقارنة بعام 2025م (المرتبة 31).

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور البنية التحتية بين المرتبة 3 والمرتبة 43، حيث حلت المملكة في المركز الـ 3 في مؤشر البنية التحتية الأساسية على مستوى العالم في عام 2026م، بينما حلت في المركز الـ 43 في مؤشر الصحة والبيئة.

تطور الترتيب العالمي للمملكة

36
2020م

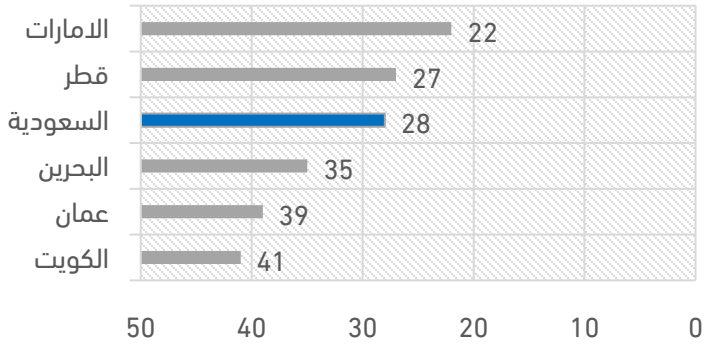
تقدم 8 مراتب

28
2026م

ترتيب المملكة بمؤشر البنية التحتية

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية عام 2026م	
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2026م
مؤشر البنية التحتية بشكل عام	28
مؤشر البنية التحتية الأساسية	3
مؤشر البنية التحتية التكنولوجية	29
مؤشر البنية التحتية العلمية	29
مؤشر الصحة والبيئة	43
مؤشر التعليم	37

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور البنية التحتية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مؤشرات الأداء

مؤشر التطور الرقمي

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ 22 بالمؤشر العالمي للتنافسية الرقمية من ضمن 69 دولة في عام 2025م.

تقدم ترتيب المملكة في مؤشر التطور الرقمي من المرتبة 34 على مستوى العالم في العام 2020م إلى المرتبة 22 في العام 2025م، بتحسن خمس مراتب مقارنة بعام 2024م (المرتبة 27).

تراوح ترتيب المملكة العربية السعودية العالمي في فروع محور التطور الرقمي بين المرتبة 19 والمرتبة 26، حيث حلت المملكة في المركز الـ 19 في مؤشر الجاهزية المستقبلية على مستوى العالم في عام 2025م، بينما حلت في المركز الـ 26 في مؤشر التطور المعرفي.

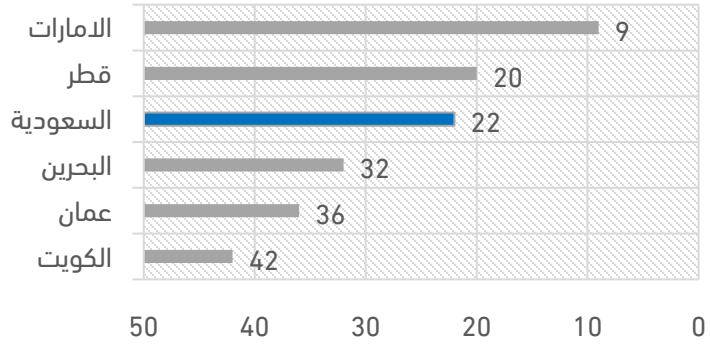
تطور الترتيب العالمي للمملكة

34 (2020م) ← تقدم 12 مرتبة → 22 (2025م)

ترتيب المملكة بمؤشر التطور الرقمي

الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور الرقمي عام 2025م	
المؤشر	الترتيب العالمي عام 2025م
مؤشر التطور الرقمي بشكل عام	22
مؤشر التطور المعرفي	26
مؤشر التطور التكنولوجي	23
مؤشر الجاهزية المستقبلية	19

ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية في محور التطور الرقمي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2025م



المصدر :مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

جميع الحقوق محفوظة ©

ترتيب المملكة في المؤشرات الفرعية 2026م

خلاصة أداء المملكة في المؤشر

الأداء الاقتصادي الترتيب: 12	الأداء الحكومي الترتيب: 12	كفاءة قطاع الأعمال الترتيب: 9	البنية التحتية الترتيب: 28
الاقتصاد المحلي **9**	المالية العامة **11**	الإنتاجية والكفاءة **13**	البنية الأساسية **3**
التجارة الدولية **20**	السياسة الضريبية **10**	سوق العمل **6**	البنية التكنولوجية **29**
الاستثمار الدولي **18**	البنية المؤسساتية **28**	التمويل **17**	البنية العلمية **29**
التوظيف **22**	تنظيم قطاع الأعمال **9**	ممارسات الإدارة **9**	الصحة والبيئة **43**
الأسعار **16**	البنية الاجتماعية **42**	القيم والاتجاهات **4**	التعليم **37**

المصدر: مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م

جميع الحقوق محفوظة ©

القسم الثالث
جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

التوجهات المستقبلية للمملكة لتعزيز التنافسية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030

جهود المملكة

1 فرصه مثمرة من محور "اقتصاد مزدهر" في رؤية السعودية 2030

المبادئ الرئيسية

التعلم من أجل العمل
تعليم وتدريب يزوّد المواطنين بالمعارف والمهارات، مع مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة
دعم ريادة الأعمال بأنظمة أفضل وتمويل أيسر، وحصة أكبر من المشتريات والمنافسات الحكومية.

استقطاب أفضل الكفاءات
استثمار الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

المستهدفات: خط الأساس، آخر قيمة متحققة، مستهدف 2030

معدل البطالة بين السعوديين — تحقق المستهدف الأصلي

خط الأساس (2016م)	الربع الأول 2026م	مستهدف 2030 (عُدّل من 7%)
%11.6	%6.4	%5

مشاركة المرأة في سوق العمل — تجاوز المستهدف الأولي 30%

خط الأساس (2016م)	الربع الأول 2026م	مستهدف 2030
%22	%33.9	%40

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج — يحتاج تسريعاً

خط الأساس (2016م)	2024م	مستهدف 2030
%20	%22.9	%35

حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي — تقدم مستمر

خط الأساس (2016م)	2025م	مستهدف 2030
%5	%11.5	%20

المصادر: وثيقة رؤية السعودية 2030؛ الهيئة العامة للإحصاء (سوق العمل، الربع الأول 2026م)؛ منشآت؛ البنك المركزي السعودي.

جميع الحقوق محفوظة ©

التوجهات المستقبلية للمملكة لتعزيز التنافسية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030

2 استثمار فاعل

من محور "اقتصاد مزدهر" في رؤية السعودية 2030

تابع - جهود المملكة

المبادئ الرئيسية

تعظيم القدرات الاستثمارية
مواصلة تخصيص الأصول المملوكة للدولة، وتطوير أدوات الاستثمار ومنها صندوق الاستثمارات العامة.

إطلاق القطاعات الواعدة
الطاقة المتجددة والسياحة والاقتصاد الرقمي والتعدين، مع توطين أكثر من 50% من الإنفاق العسكري.

تخصيص الخدمات الحكومية
فتح المجال للاستثمار الخاص لتعزيز المنافسة والابتكار، وتطوير التشريعات المتعلقة بالأسواق والأعمال.

المستهدفات: خط الأساس، آخر قيمة متحققة، مستهدف 2030

ترتيب حجم الاقتصاد السعودي عالمياً

لم يتغير بعد

خط الأساس (2016م)	تقديرات 2026م	مستهدف 2030
19	19	ضمن أكبر 15

عدد السياح سنوياً (مليون، محلي ووافد)

مستهدف أصلي تحقق 2023م	2025م	مستهدف 2030
100	122.6	150

تحقق 82% من المستهدف

مساهمة السياحة في الناتج المحلي

خط الأساس (2019م)	2025م	مستهدف 2030
3.5%	%5.2	10%

يحتاج تسريعاً

أصول صندوق الاستثمارات العامة (ريال)

تضاعفت أكثر من 5 مرات

خط الأساس (2016م)	نهاية 2025م	مستهدف 2030
600 مليار	3.4 تريليون	أكثر من 7 تريليونات

المصادر: وثيقة رؤية السعودية 2030؛ صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025م)؛ أرامكو السعودية (برنامج اكتفاء)؛ صندوق الاستثمارات العامة.

جميع الحقوق محفوظة ©

التوجهات المستقبلية للمملكة لتعزيز التنافسية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030

3 تنافسية جاذبة

من محور "اقتصاد مزدهر" في رؤية السعودية 2030

تابع - جهود المملكة

المبادئ الرئيسية

تحسين بيئة الأعمال
الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسهيل تدفق الاستثمارات ورفع مستوى الخدمات المقدمة.

المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة
إعادة تأهيل المدن الاقتصادية، وإنشاء مناطق خاصة لوجستية وسياحية وصناعية ومالية بأنظمة خاصة.

رفع تنافسية قطاع الطاقة
توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه وفق معايير واضحة.

المستهدفات: خط الأساس، آخر قيمة متحققة، مستهدف 2030

الترتيب في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD — تقدم 12مرتبة

خط الأساس (2016م)	2026م	مستهدف 2030
25	13	ضمن أفضل 10

الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي

خط الأساس (2016م)	2024 م	مستهدف 2030
3.8%	1.25%	5.7%

فجوة كبيرة

عدد المناطق الاقتصادية الخاصة العاملة

قبل أبريل 2023م	منذ أبريل 2023م
1	5

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي — تقدم مستمر

خط الأساس (2016م)	2025م	مستهدف 2030
%40	%51	%65

المصادر: وثيقة رؤية السعودية 2030؛ IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م؛ التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

جميع الحقوق محفوظة ©

التوجهات المستقبلية للمملكة لتعزيز التنافسية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030

4 موقعه مستغل

من محور "اقتصاد مزدهر" في رؤية السعودية 2030

تابع - جهود المملكة

المبادئ الرئيسية

المستهدفات : خط الأساس، آخر قيمة متحققة، مستهدف 2030

منصة لوجستية مميزة

استكمال البنية التحتية وربطها بالمحيط الإقليمي، وتطوير نظام جمركي عالي الكفاءة.

ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية — تقدم 11مرتبة

خط الأساس (2016م)	البنك الدولي، 2023م	مستهدف 2030
49	38	25

التكامل الإقليمي والدولي

استكمال السوق الخليجية المشتركة وشبكات الطرق والسكك الحديدية، والربط البري مع أفريقيا.

الصادرات السلعية للمملكة (مليار ريال): مقارنة 2016م و2025م

	2016م	2025م	
إجمالي الصادرات	688.4	1,170.0	نمو 70%
غير البترولية (سلعية)	177.7	366.1	تضاعفت (+106%)

دعم الشركات الوطنية

تعزيز الشركات الكبرى في القطاعات ذات الميزة النسبية، ودعم تسويق المنتجات والخدمات الوطنية خارجياً.

الصادرات غير النفطية من الناتج غير النفطي

خط الأساس (2016م)	نسبة الصادرات غير النفطية 2025م	مستهدف 2030
16%	44%	50%

تقدم مستمر

المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية

عند بدء التطبيق 2018م	2025م	المستهدف (طويل المدى)
28%	51%	70%

تجاوز مستهدف 2025م (50%)

المصادر: وثيقة رؤية السعودية 2030؛ البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2023م؛ الهيئة العامة للإحصاء (الصادرات غير النفطية 2025م).

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - جهود المملكة

من برامج تحقيق الرؤية إلى المرحلة الثالثة (2026م إلى 2030م)

نُفذت الرؤية منذ عام 2016م عبر برامج تحقيق الرؤية، ووفق التقرير السنوي لعام 2025م حققت 93% من مؤشرات الرؤية مستهدفاتها أو اقتربت منها.

برنامج التحول الوطني	برنامج صندوق الاستثمارات العامة	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	برنامج تطوير القطاع المالي
برنامج تنمية القدرات البشرية	برنامج جودة الحياة	برنامج الإسكان	برنامج تحول القطاع الصحي
برنامج خدمة ضيوف الرحمن	برنامج الاستدامة المالية اكتمل عام 2025م	برنامج التخصيص اكتمل عام 2025م	

■ اكتمل وأغلق
■ مستمر

المرحلة الثالثة للرؤية (2026م إلى 2030م)

1. إغلاق البرامج تباعاً مع تحقق أهدافها، بعد اكتمال برنامجي الاستدامة المالية والتخصيص عام 2025م.
2. توجيه بعض البرامج نحو أهداف استراتيجية محددة تمتد حتى عام 2030م.
3. الاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أداةً رئيسية للتنفيذ.

المصادر: وثيقة رؤية السعودية 2030؛ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (أبريل 2026م)؛ التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

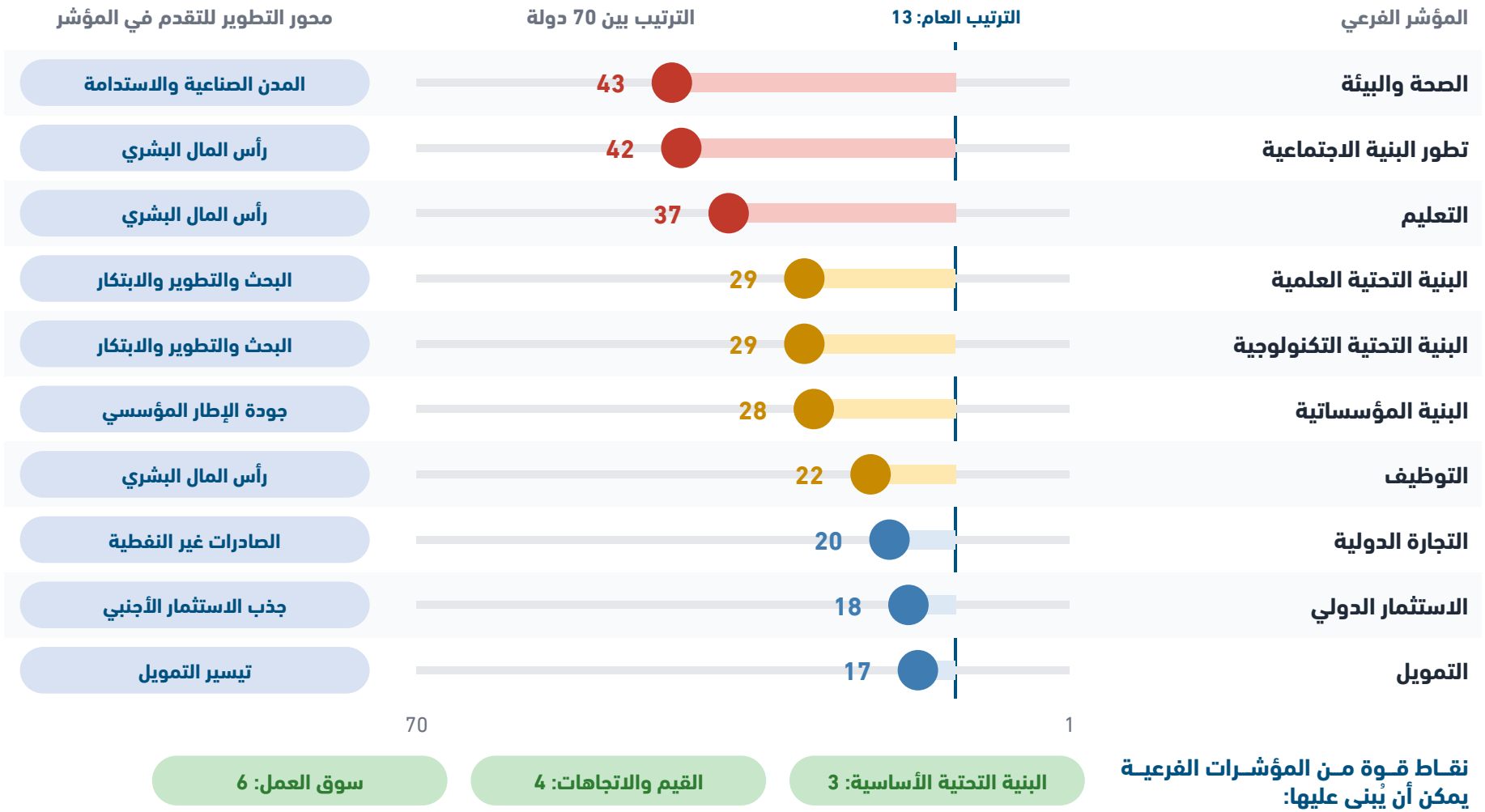
جميع الحقوق محفوظة ©

القسم الرابع
آليات مقترحة لتعزيز أداء وتنافسية الاقتصاد السعودي

الفجوات

أولويات التطوير وفق نتائج 2026م

حلت المملكة في المرتبة 13 عالمياً، لكن ترتيبها في عشرة مؤشرات فرعية أدنى من ذلك، وعليها بُنيت محاور هذا القسم:



نقاط قوة من المؤشرات الفرعية يمكن أن يُبنى عليها:

- البنية التحتية الأساسية: 3
- القيم والاتجاهات: 4
- سوق العمل: 6

المصدر: مركز التنافسية العالمي IMD، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026م.

جميع الحقوق محفوظة ©

في ضوء نتائج المملكة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2026م، يستعرض هذا القسم حزمةً من الآليات والتوصيات المقترحة لتحسين ترتيب المملكة في المؤشرات الفرعية التي لا تزال دون مستوى ترتيبها العام، وتمثل فرصاً للتطوير.

آليات مقترحة لتقليل الفجوات

تعزيز البحث والتطوير والابتكار ونقل التقنية

- ربط منح البحث والتطوير بمشروعات مشتركة بين الجامعات والمصانع لحل تحديات إنتاجية محددة.
- دراسة حوافز تمويلية للإنفاق على البحث والتطوير داخل المنشآت، مرتبطة بنتائج قابلة للقياس.
- تسريع إجراءات تسجيل براءات الاختراع، ودعم تحويل مخرجات البحث إلى منتجات تجارية.
- تفعيل مؤشرات لقياس نجاح البحث العلمي مثل: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي، وعدد براءات الاختراع، وحصة الصادرات عالية التقنية.

المؤشر المستهدف: البنية التحتية العلمية (29) والتكنولوجية (29)

تتقدم المملكة في البنية التحتية الأساسية، لكنها تتأخر في البنية العلمية والتكنولوجية، وفي هذا الإطار يقترح ما يلي:

- إطلاق برامج لتبني الذكاء الاصطناعي والأتمتة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالشراكة مع مقدمي الحلول المحليين وهيئة منشآت.
- اشتراط نقل المعرفة وتدريب الكوادر المحلية في عقود الشراكة مع الشركات العالمية وفي اتفاقيات التعاون الدولي.
- إنشاء مراكز بحث وتطوير قطاعية مشتركة في المدن الصناعية تخدم أكثر من منشأة، وتخفض تكلفة الابتكار على المنشآت الصغيرة.
- تعزيز الأمن السيبراني والبنية الرقمية للمنشآت، بما يدعم ترتيب المملكة في البنية التكنولوجية عن طريق تقديم برامج دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منشآت.
- توظيف منصات الابتكار المفتوح لطرح تحديات القطاع الصناعي على رواد الأعمال والباحثين، وربط الحلول الفائزة بفرص تمويل وتجربة في مواقع الإنتاج الفعلية.

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - آليات مقترحة لتقليل الفجوات

تطوير رأس المال البشري والمهارات

المؤشر المستهدف: التعليم (37) والتوظيف (22)

- ❑ زيادة عدد برامج التدريب التعاوني والتدريب المهني المشترك بين الجامعات والمنشآت، مع حوافز للمنشآت المستضيفة.
- ❑ مواءمة المناهج مع المهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي والصناعات المستهدفة، بالتنسيق مع برنامج تنمية القدرات البشرية.
- ❑ التوسع في برامج تعلم مهارات البرمجة والذكاء الصناعي من خلال برنامج كود التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المؤشر المستهدف: الاستثمار الدولي (18)

- ❑ بلغت التدفقات الواردة 1.25% فقط من الناتج المحلي (المرتبة 46)، لذلك يقترح العمل على طرح فرص استثمارية مدعومة بدراسات جدوى محدثة وتسويقها بالدول المستهدفة لجذب المستثمرين الأجانب.
- ❑ تطوير برامج تسويقية لتملك المستثمرين الأجانب للعقارات بالمملكة بجانب ذلك تقليل اشتراط الإقامة المميزة لمالكي العقارات لتكون قيمة العقار 750 ألف ريال سعودي كما هو مطبق في بعض الدول الخليجية المجاورة بدلاً من القيمة الحالية البالغة 4 مليون ريال سعودي.

جودة الإطار المؤسسي واستقرار الأنظمة

المؤشر المستهدف: البنية المؤسساتية (28)

- ❑ إطالة مدد الاستطلاع على مرئيات القطاع الخاص عبر منصة استطلاع قبل إقرار الأنظمة، ومنح فترة انتقالية قبل تطبيق الاشتراطات الجديدة.
- ❑ قياس الأثر الاقتصادي للأنظمة والاشتراطات على المنشآت قبل إصدارها وبعده، وتوحيد مرجعية الإجراءات بين الجهات الحكومية.

جميع الحقوق محفوظة ©

تنمية الصادرات غير النفطية

المؤشر المستهدف: التجارة الدولية (20)

تابع - آليات مقترحة لتقليل الفجوات

- تعزيز منتجات تمويل الصادرات وضمانها لدى بنك التصدير والاستيراد السعودي، وتبسيط شروطها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الخطوط الملاحية المنتظمة إلى الأسواق الواعدة مثل أفريقيا وآسيا.
- استكمال مشروعات الربط السككي واللوجستي مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- استكمال مشروعات الربط السككي واللوجستي بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية في المملكة.
- تكثيف زيادة المشاركة في المعارض الدولية تحت مظلة هيئة تنمية الصادرات السعودية مع تطبيق مؤشرات معلنة لقياس الأثر لتقييم مدى فاعلية مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تلك المعارض من خلال قياس حجم الاتفاقيات التي تمت خلال المعرض بين المنشآت المشاركة والشركات في الدولة المستضيفة للمعرض أو المؤتمر.
- توظيف اتفاقيات التعاون الثنائية والقروض الميسرة التي تقدمها المملكة لفتح منافذ للمنتج السعودي في مشروعات الدول الشريكة.
- رصد العوائق غير الجمركية التي تواجه المصدرين السعوديين في الأسواق المستهدفة ومعالجتها عبر القنوات الحكومية.

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - آليات مقترحة لتقليل الفجوات

المحتوى المحلي: من الإلزام إلى كفاءة التطبيق

- ❑ تعزيز التفضيل السعري: رفع فاعلية النسبة التفضيلية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنافسات الحكومية، ومتابعة التزام الجهات الحكومية بتطبيقها.
- ❑ تيسير التأهيل المسبق: تخفيف اشتراطات التأهيل المسبق في المنصات الحكومية، مثل سنوات الخبرة وحجم الأعمال السابقة، بما يتناسب مع حجم المنافسة وطبيعتها.
- ❑ تخصيص منافسات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: قصر بعض المنافسات الحكومية، وفق معايير محددة لقيمتها ونوعها، على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

المدن الصناعية والاستدامة البيئية

المؤشر المستهدف: الصحة والبيئة (43)

- ❑ تشجيع ربط المدن الصناعية بمصادر الطاقة المتجددة وتطوير عمليات إعادة تدوير المياه داخل المدن الصناعية.
- ❑ التعاون بين هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة ووزارة الاستثمار لربط الفرص الاستثمارية التي يتم تسويقها خارجيًا بالمناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة، كما يمكن تطوير برنامج إقامة مميزة جديد مخصص للمستثمرين الأجانب في المناطق الاقتصادية الخاصة بالتعاون بين الهيئة ووزارة الاستثمار ومركز الإقامة المميزة.

تيسير التمويل للمنشآت

المؤشر المستهدف: التمويل (17)

تطوير منظومة تمويل تراعي طبيعة المنشآت الناشئة والصغيرة التي تفتقر إلى سجل ائتماني أو ضمانات كافية، وذلك من خلال:

- ❑ التمويل المبني على التدفقات المستقبلية: طرح منتجات تمويلية تُقيَّم على أساس خطة العمل والعقود المستقبلية الموقعة، بدلاً من الاقتصار على الضمانات والقوائم المالية التاريخية.
- ❑ الضمان الحكومي الجزئي: توفير ضمان حكومي جزئي للمنشآت التي لا تملك سجلاً ائتمانياً، لتقليل مخاطر الجهات التمويلية وتشجيعها على منح التمويل.
- ❑ التمويل الميسّر في مرحلة التأسيس: دعم هامش التمويل خلال السنتين الأوليين من عمر المنشأة، مع فترة سماح لا تقل عن ستة أشهر، لتمكينها من تنمية أعمالها قبل بدء السداد.
- ❑ تسريع إجراءات الاعتماد: تبسيط مسار اعتماد طلبات التمويل وتقليص مدته، مع الالتزام بسقف زمني معلن للبت في الطلبات.
- ❑ توسيع مصادر إثبات الإيرادات: اعتماد سجلات المبيعات الإلكترونية، كمنصات التجارة الإلكترونية والفوترة الإلكترونية، ضمن معايير تقييم الجدارة الائتمانية، وعدم الاقتصار على بيانات نقاط البيع.

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - آليات مقترحة لتقليل الفجوات

أولويات خاصة بالمنطقة الشرقية



- تعظيم الاستفادة من موانئ الدمام والجبيل ورأس الخير كمحور لسلاسل الإمداد، عبر إنشاء مناطق لوجستية حرة بالمنطقة الشرقية وزيادة عدد المستودعات جمركية لخدمة المصدرين في المنطقة.
- التوسع في ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة ببرامج المحتوى المحلي للشركات الكبرى في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات، مثل برنامج اكتفاء لأرامكو السعودية بالشراكة مع غرفة الشرقية.
- تحفيز الصناعات التحويلية القائمة على مخرجات البتروكيماويات والمعادن في الجبيل ورأس الخير، وتأهيل الكوادر المحلية لها بالشراكة مع الكليات التقنية.

جميع الحقوق محفوظة ©

التوصيات

التوصيات ذات الأولوية

أولاً: توصيات قصيرة الأمد (خلال 12 شهراً)

1	**تعزيز منتجات تمويل الصادرات وضمانها لدى بنك التصدير والاستيراد السعودي، وتبسيط شروطها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة** الجهة: بنك التصدير والاستيراد السعودي، ومنشآت	التجارة الدولية	20
2	**مهلة كافية لاستطلاع المرئيات وفترة انتقالية قبل تطبيق الاشتراطات** الجهة: الجهات التنظيمية، المركز السعودي للتنافسية والأعمال	البنية المؤسساتية	28
3	**تعزيز التفضيل السعري: رفع فاعلية النسبة التفضيلية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنافسات الحكومية** الجهة: هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وزارة المالية، ومنشآت	التمويل	17
4	**رصد العوائق غير الجمركية التي تواجه المصدرين السعوديين في الأسواق المستهدفة ومعالجتها عبر القنوات الحكومية** الجهة: هيئة تنمية الصادرات	التجارة الدولية	20
5	**فرص استثمارية جاهزة في المنطقة الشرقية بدراسات جدوى محدثة** الجهة: وزارة الاستثمار، هيئة تطوير المنطقة الشرقية	الاستثمار الدولي	18

ثانياً: توصيات طويلة الأمد (1 إلى 3 سنوات)

6	**رفع الإنفاق على البحث والتطوير عبر شراكات الجامعات والمصانع** الجهة: هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، الجامعات	البنية العلمية	29
7	**مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وتوسيع التدريب التعاوني** الجهة: وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	التعليم	37
8	**توسيع أدوات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويل الصادرات** الجهة: منشآت، كفالة، بنك التصدير والاستيراد السعودي	التمويل	17
9	**ربط المدن الصناعية بمصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المياه** الجهة: مدن، وزارة الطاقة	الصحة والبيئة	43
10	**تأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لسلاسل توريد الشركات الكبرى، بما يوسّع أعمالها ويولّد فرص عمل جديدة للمواطنين** الجهة: الشركات الكبرى في المنطقة الشرقية بالشراكة مع غرفة الشرقية	التوظيف	22

على يسار كل توصية: المؤشر الفرعي المستهدف وترتيب المملكة فيه عام 2026م.

جميع الحقوق محفوظة ©

مصادر البيانات

1- مصادر باللغة العربية:

1. المعهد العربي للتخطيط، "القدرة التنافسية وقياسها"، 2003.
2. المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، "رؤية السعودية 2030".
3. رؤية السعودية 2030، "التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م"، أبريل 2026م.
4. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، "إعلان دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة (2026م إلى 2030م)".
5. الهيئة العامة للإحصاء، "نشرة سوق العمل: الربع الأول 2026م"، يونيو 2026م.
6. الهيئة العامة للإحصاء، "إحصاءات التجارة الدولية: الصادرات غير النفطية لعام 2025م"، 2026م.
7. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، "مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي"، مايو 2026م.
8. البنك المركزي السعودي، "تمويل البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: الربع الرابع 2025م"، 2026م.
9. صندوق الاستثمارات العامة، "التقرير السنوي 2025م"، 2026م.
10. أرامكو السعودية، "تحقيق مستهدف 70% من المحتوى المحلي عبر برنامج اكتفاء"، فبراير 2026م.

جميع الحقوق محفوظة ©

تابع - مصادر البيانات

2- مصادر باللغة الإنجليزية:

1. Aiginger, Karl, Susanne Bärenthaler- Sieber, and Johanna Vogel, 2013, “Competitiveness under New Perspectives”, Working Paper no 44.
2. Hickman, B.G, 1992, “International Productivity and Competitiveness. Oxford: Oxford University Press”.
3. IMD World Competitiveness Center, World Competitiveness Yearbook 2026, and World Digital Competitiveness Ranking 2025.
4. International Monetary Fund, "World Economic Outlook", October 2025.
5. World Bank, "Logistics Performance Index 2023: Connecting to Compete", 2023.
6. OECD, "Technology and the Economy: The Key Relationships", Paris, 1992.

جميع الحقوق محفوظة ©

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية لإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤولية من اعتمد على المعلومات الواردة فيه، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER



جميع الحقوق محفوظة ©